



مرسوم سلطاني رقم (١٥ / ٩٥)
بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات
بين سلطنة عمان وحكومة جمهورية الصين الشعبية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم (٢٦/٧٥) باصدار قانون تنظيم
الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .
وعلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة
جمهورية الصين الشعبية التي تم التوقيع عليها في مدينة مسقط بتاريخ
١٨/٣/١٩٩٥ م .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

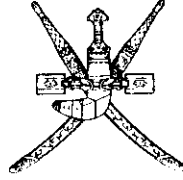
مادة (١) : التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة
سلطنة عمان وحكومة جمهورية الصين الشعبية المشار اليها .
مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من
تاريخ صدوره .

صدر في : ١٥ ذي القعدة سنة ١٤١٥هـ

الموافق : ١٥ أبريل سنة ١٩٩٥م

سلطان عمان

GOVERNMENT
OF
THE SULTANATE OF OMAN



حكومة
سلطنة عمان

اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الإستثمارات بين
حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الصين الشعبية (ويشار إليهما معاً فيما يلي
بالطرفين المتعاقدين ، ويشار إلى كل واحدة منهما بالطرف المتعاقد) .

رغبة منهما في خلق الظروف المواتية للمزيد من التعاون الإقتصادي بينهما وبصفة
خاصة بالنسبة للإستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من أحد الطرفين المتعاقدين بأقليم
الطرف المتعاقد الاخر .

وإعترافاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة لتلك الإستثمارات بموجب الإتفاقيات
الدولية سيؤدي إلى تشجيع المبادرات في قطاع الأعمال وزيادة الرخاء لدى كلا الطرفين
المتعاقدين ،

فقد إتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

تعريفات :-

لأغراض هذه الإتفاقية :-

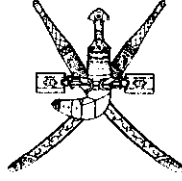
(١) يقصد بتعبير (إستثمار) - أي نوع من الأصول تم إستثماره بواسطة المستثمرين من أحد
الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للقوانين واللوائح السارية لدى
ذلك الطرف الآخر وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الآتي :-

أ - الملكية المنقولة وغير المنقولة بجانب أي حقوق ملكية مقابلها مثل الرهونات
وحقوق الحجز والضمانات وحقوق الإنتفاع وأي حقوق مماثلة .

ب - الاسهم والسندات وضمانات الشركات أو الحقوق أو المصالح الأخرى بتلك الشركات
والأوراق المالية التي تصدرها الحكومة .

ج - المطالبة بالأموال أو أي أداء له قيمة إقتصادية يكون مرتبطاً بالإستثمار .

د - حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الإختراع والتصميمات الصناعية
وحقوق الملكية الصناعية الأخرى ، والمعرفة التقنية والأسرار التجارية والأسرار



(٢)

(٢) يقصد بتعبير (مستثمر) أي شخص طبيعي أو قانوني من أحد الطرفين المتعاقدين يقوم بالإستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(٣) فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين فإن تعبير (شخص طبيعي) يقصد به الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية تلك الدولة حسب القوانين السارية بها .

(٤) فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين فإن تعبير (شخص قانوني) يقصد به أي جهة يتم إنشاؤها ويعترف بها كشخص قانوني بموجب القوانين المعمول بها لدى أي من الطرفين المتعاقدين وذلك مثل المؤسسات والهيئات العامة والشركات والمؤسسات الخاصة بصرف النظر عن كونها ذات مسئولية محدودة أو خلاف ذلك ، وذلك بجانب أي جهة يتم إنشاؤها كشخص قانوني خارج الحدود التي يمارس فيها أحد الطرفين المتعاقدين حقوق الولاية والتي يكون فيها لذلك الطرف المتعاقد أو أي من مواطنيه أو أي شخص قانوني تم إنشاؤه ضمن حدود ولايته مصلحة غالبية .

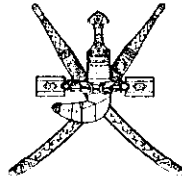
(٥) يقصد بتعبير (دخل) المبالغ المتحصلة أو التي مازالت تحت التحصيل وذلك عن طريق الإستثمارات والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرباح والفوائد والأرباح الرأسمالية وأنصبة الأرباح والآتاوات أو الرسوم والعائدات مقابل المساعدات والخدمات الفنية والمنوعات الأخرى بما فيها الدخل المعاد إستثماره وأرباح رأس المال .

(٦) يقصد بتعبير (إقليم) إقليم كل طرف متعاقد حسب التعريف الوارد في قوانينه بجانب المناطق المجاورة التي يمارس عليها أي طرف متعاقد حقوق السيادة أو الولاية حسب أحكام القانون الدولي .

المادة الثانية

تشجيع وحماية الإستثمارات :-

(١) يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتشجيع المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للقيام بإستثماراتهم في إقليمه وأن يسمح بتلك الإستثمارات وفقاً للقوانين واللوائح التي يعمل بها .



(٢)

٢) يكفل كل من الطرفين المتعاقدين في جميع الاوقات المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات والعائدات الخاصة بالمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر . ويضمن كل من الطرفين المتعاقدين وطبقا لقوانينه ولوائحه بأن الادارة والصيانة والاستعمال والاستغلال والتصرف في الإستثمارات الموجودة باقليمه والتي تخص المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لا تخضع بأي صورة من الصور أو ينتقص منها بإجراءات غير مبررة أو تمييزية .

المادة الثالثة

الاحكام الخاصة بالدولة الاكثر رعاية :

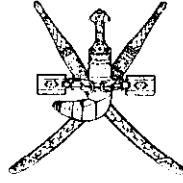
١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه إستثمارات ودخل المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لإستثمارات ودخل المستثمرين من أية دولة ثالثة .

٢) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها للمستثمرين من أية دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق بإدارة وصيانة وإستعمال وإستغلال والتصرف في إستثماراتهم ، بجانب الأنشطة التي ترتبط بالإستثمارات .

٣) لا تطبق المعاملة المذكورة أعلاه بالنسبة لأي ميزة تمنح للمستثمرين من دولة ثالثة بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين وذلك من واقع إنضمام ذلك الطرف المتعاقد في عضوية إتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، منطقة تجارة حرة ، إتفاقيات إقليمية أو دون الإقليمية ، إتفاقيات إقتصادية متعددة الأطراف أو بموجب أي إتفاقية في مجال تجنب الإزدواج الضريبي أو تسهيل تجارة الحدود .

المادة الرابعة

الغائم ونزع الملكية :



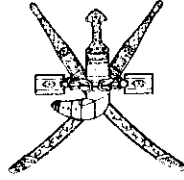
(٤)

(٢) ويجب أن يحتسب ذلك التعويض على أساس قيمة الإستثمارات السائدة في السوق قبل نزع ملكيتها مباشرة أو قبل أن يصبح نزع الملكية معروفا للجمهور وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية بسهولة يتم تحديد التعويض طبقاً للأصول المتعارف عليها عموماً بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الإعتبار ، ضمن أمور أخرى، رأس المال المستثمر ، الأهلاك ورأس المال الذي سبق أن تم تحويله للخارج وقيمة الإحلال والعناصر الأخرى ذات الصلة . ويشمل هذا التعويض فائدة تحسب على أساس سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن المعروف باسم ليبور (LIBOR) والمطبق على العملة التي تم بها الإستثمار وذلك من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ السداد .

(٣) في حالة قيام أحد الطرفين بتأميم أو نزع ملكية أصول شخص قانوني منشأ أو مرخص بموجب القوانين السارية في إقليمه والتي يملك فيها أي شخص طبيعي أو قانوني من الطرف المتعاقد الآخر أسهما ، أو سندات أو أية حقوق أخرى أو مصالح ، فإن عليه أن يضمن إستلام التعويض الكافي والعادل وبعملة قابلة للتحويل مع السماح بتحويله الى الخارج . على أن يتم تحديد هذا التعويض بالإستناد الى أصول التقييم المتعارف عليها مثل القيمة السوقية للاسهم مباشرة قبل الوقت الذي يتم فيه إعلان قرار التأميم أو نزع الملكية أو يصبح فيه معروفا للجمهور . ويجب أن يتضمن التعويض فائدة تحسب بسعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن ليبور (LIBOR) والمطبقة على العملة التي تمت بها الإستثمارات وذلك من تاريخ التأميم أو نزع الملكية حتى تاريخ السداد .

(٤) وفي حالة عدم وجود أية إتفاقية يتم التوصل اليها بين المستثمر والطرف المتعاقد الذي قام بنزع الملكية تحال عملية تحديد مقدار التعويض الى التحكيم . ويتم دفع مبلغ التعويض الذي تم تحديده أخيراً الى المستثمر بعملة قابلة للتحويل الحر مع السماح بتحويله الى الخارج دون اي تأخير غير مبرر .

(٥) تطبق أحكام الفقرات (١) ، (٢) ، و (٣) من هذه المادة على الدخل الجاري المتحصل من الإستثمارات بجانب العائدات من التصفية في حالة إجراء تصفيه .



(٥)

المادة الخامسة

التعويضات بالنسبة للاضرار والخسائر :

(١) يحصل المستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين على المعاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر للمستثمرين من أي دولة ثالثة وذلك في حالة تعرض إستثماراتهم للخسائر بسبب الحرب ، أو أي نزاع مسلح آخر ، أو في حالة الطوارئ على المستوى القومي أو العصيان أو التمرد أو الإضطرابات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(٢) دون الإخلال بأحكام الفقرة (١) من هذه المادة فإن المستثمرين من أحد الطرفين المتعاقدين والذين يتعرضون للخسائر في أي من الحالات المشار إليها في تلك الفقرة وذلك في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والناجمة عن الآتي :

أ - الإستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة القوات أو السلطات .

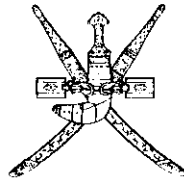
ب - إتلاف ممتلكاتهم بواسطة القوات أو السلطات دون أن يكون ذلك ناتجا عن نزاع أو تتطلبه ضرورة الموقف . فإن هؤلاء المستثمرين يحصلون على تعويض مناسب وعادل وغير تمييزي .

(٣) تتم المدفوعات الناتجة بموجب هذه المادة بعملة قابلة للتحويل الحر وبدون أي تأخير غير مبرر ويحق للمستثمر الذي يتم تعويضه طلب التحويل من العملة المحلية بسعر الصرف السائد في آخر يوم عمل قبل الأحداث التي أدت إلى خسارته .

المادة السادسة

تحويل رأس المال والعائدات الى الخارج :

(١) يجب أن يتمكن المستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين وبعد تأدية إلتزاماتهم المالية من تحويل رأس مالهم وعائداتهم بدون أي تأخير غير مبرر ويشمل ذلك :-



(٦)

ب - صافي الدخل ، أنصبة الأرباح ، أجور الخدمات الناتجة من التعاون الفني ، الفوائد والأرباح الجارية الأخرى المتحصلة من أي إستثمار يقوم به أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر .

ج - المتحصلات التي تعود من البيع الكلي أو الجزئي أو التصفية الجزئية أو الكلية لأي إستثمار يقوم به أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر .

د - سداد القروض بواسطة المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر بجانب الفوائد المترتبة .

هـ - إيرادات المواطنين من الطرف المتعاقد الآخر والناتجة من أعمالهم وخدماتهم فيما يتعلق بأي إستثمار يتم في إقليمه طبقاً للقوانين واللوائح النافذة على المستوى القومي .

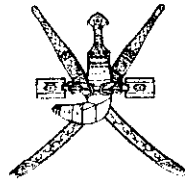
٢) دون تقييد عمومية نص المادة (٢) من هذه الإتفاقية يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنح التحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة نفس المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك المعاملة التي تمنح الى التحويلات التي تنشأ من الإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من أية دولة ثالثة ، على أن تكون هذه التحويلات بعملات قابلة للتحويل حسب سعر الصرف السائد في تاريخ التحويل .

المادة السابعة

الحلول :

في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو أي من مؤسساته بمنح أي ضمانات ضد المخاطر غير التجارية وذلك بالنسبة للإستثمارات التي يقوم بها أحد مستثمريه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وقيامه بالفعل بالدفع لذلك المستثمر بموجب هذه الضمانات ، فإن على الطرف المتعاقد الآخر أن يقر بتحويل حقوق المستثمر المكفول الى الطرف المتعاقد الضامن ، وأن لا يتجاوز حلول أحد الطرفين المتعاقدين الحقوق الأصلية لذلك المستثمر . ويتم تطبيق المواد ٤ ،

٥ و ٦ على التوالى وذلك فيما يتعلق بتحويل المدفوعات التي تتصل بالطرف المتعاقد

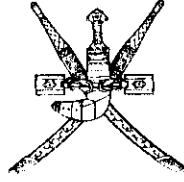


(٧)

المادة الثامنة

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين :

- (١) تتم تسوية المنازعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية - كل ما كان ذلك ممكنا - عن طريق المشاورات الودية عبر القنوات الدبلوماسية .
- (٢) اذا لم يمكن تسوية النزاع خلال ستة اشهر فإنه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين تتم إحالته إلى هيئة تحكيم خاصة .
- (٣) يتم تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين وخلال شهرين من تاريخ إستلام طلب التحكيم يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتعيين عضو واحد من أعضاء هيئة التحكيم ومن ثم يقوم هذان المحكمان خلال شهرين آخرين بإختيار محكم ثالث يكون مواطنا من دولة ثالثة تربطها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين ويتم تعيين المحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين كرئيس لهيئة التحكيم .
- (٤) اذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال أربعة اشهر من تاريخ إستلام إخطار كتابي بالتحكيم يجوز أن يقوم أي طرف متعاقد وفي حالة عدم وجود أي إتفاقية اخرى بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية لتعيين المحكمين الذين لم يتم تعيينهم بعد . واذا تصادف أن كان الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو اذا وجد سبب يمنعه من أداء المهمة المذكورة تتم دعوة العضو الذي يليه في الاقدمية والذي لا يكون من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات اللازمة .
- (٥) تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها وتتوصل إلى قراراتها طبقا لأحكام هذه الإتفاقية ومبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل الطرفين المتعاقدين .
- (٦) تتوصل هيئة التحكيم إلى قرارها عن طريق أغلبية الأصوات ويكون هذا القرار نهائيا وملزما لكلا الطرفين المتعاقدين وعلى هيئة التحكيم تفسير أسباب قرارها بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .
- (٧) يتحمل كل طرف مصاريف محكمه المعين و مصاريف تمهيدية في الدعوى على أن تكون



(٨)

المادة التاسعة

تسوية منازعات الاستثمار :

(١) أي نزاع ينشأ بين مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين وبين الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بأي استثمار في إقليم الطرف المتعاقد تتم تسويته وديا كلما أمكن عن طريق المفاوضات بين طرفي النزاع .

(٢) إذا لم يمكن تسوية النزاع عن طريق المفاوضات خلال ستة اشهر فإنه يحق لأي من طرفي النزاع إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد المضيف للإستثمار .

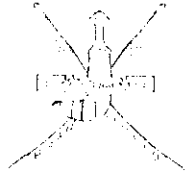
(٣) إذا لم يمكن تسوية أي نزاع يتضمن مبلغاً من التعويض مقابل نزع الملكية خلال ستة اشهر بعد اللجوء إلى المفاوضات حسب ما هو مبين في الفقرة (١) من هذه المادة فإنه يجوز إحالته وبناء على طلب أي طرف إلى هيئة تحكيم خاصة . ولا تطبق أحكام هذه الفقرة اذا قام المستثمر المعني باللجوء إلى الإجراءات المحددة في الفقرة (٢) من هذه المادة .

(٤) تشكيل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة وذلك على النحو التالي :-
يقوم كل من طرفي النزاع بتعيين محكم واحد وأن يختار هذان الحكمان مواطناً من دولة ثالثة تربطها علاقات دبلوماسية بكلا الطرفين المتعاقدين ليتولى منصب الرئيس . ويتم تعيين الحكامين المذكورين أولاً خلال شهرين من تاريخ تقديم إخطار كتابي بطلب التحكيم بواسطة أي من طرفي النزاع للطرف الآخر على أن يتم إختيار الرئيس خلال أربعة اشهر .

إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال الفترة المذكورة أعلاه يجوز أن يقوم أي من طرفي النزاع بدعوة أمين عام المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار بإجراء التعيينات اللازمة .

(٥) تقوم هيئة التحكيم بتحديد الإجراءات الخاصة بها ولكن يجوز لها أن تسترشد أثناء تحديد إجراءات الدعوى بقواعد التحكيم الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار .

(٦) تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها من طرفي النزاع وفقاً للأحكام الواردة في المادة (١٠) من هذا القانون .



(٩)

(٧) يجب أن تحكم هيئة التحكيم طبقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي يقبل الإستثمار بما في ذلك نظمه المعمول بها في مجال تضارب القوانين وأحكام هذه الاتفاقية بجانب مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً بواسطة كلا الطرفين المتعاقدين .

(٨) يتحمل كل طرف في النزاع مصاريف محكمه في هيئة التحكيم ومصاريف تمثيله في الدعوى على أن يتم تحمل مصاريف الرئيس وغيرها من المصاريف المتبقية مناصفة بين طرفي النزاع .

المادة العاشرة

العلاقات بين الطرفين المتعاقدين:

يتم تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية تربط بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الحادية عشرة

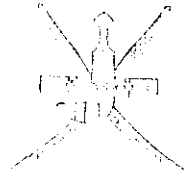
تطبيق القواعد الأخرى:

إذا كانت المعاملة التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر ، طبقاً لقوانينه ولوائحه أو أي أحكام محددة أخرى ، أكثر أفضلية من المعاملة الممنوحة بموجب هذه الإتفاقية ، يتم منح المعاملة الأكثر أفضلية .

المادة الثانية عشرة

نطاق تطبيق الاتفاقية:

تطبق هذه الإتفاقية على الإستثمارات التي تمت قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ بواسطة المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين وذلك في إقليم الطرف الآخر طبقاً للقوانين



(١٠)

المادة الثالثة عشرة

بدء سريان الاتفاقية :

يعمل بهذه الإتفاقية إعتباراً من آخر تاريخ يقوم فيه كل من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية بأنه قام بإستيفاء الإجراءات القانونية اللازمة للعمل بهذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشرة

مدة وإنهاء الاتفاقية :

١) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة بعد ذلك لفترة أو فترات مماثلة إذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها ، وذلك قبل عام على الأقل من تاريخ إنقضاء مدتها .

٢) بالنسبة للإستثمارات التي تتم قبل تاريخ إنهاء الاتفاقية ، فإن أحكام المواد من ١ الى ١٢ تظل نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ إنهاء الاتفاقية .

اشهاداً لما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين تفويضاً كاملاً من حكومتيهما قد قاما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين في حستون في هذا اليوم ١٦ من شهر شوال عام ١٤١٥ هـ الموافق يوم ١٨ شهر مارس عام ١٩٩٥م باللغات العربية ، والصينية ، والانجليزية ، وكافة النصوص متساوية في الحجية القانونية ، ويعتد عند الاختلاف بالنص الانجليزي .

١٢

THE SULTANATE OF OMAN

سلطنة عمان

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN

AND

THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the People's Republic of China (hereinafter collectively referred to as the Contracting Parties and each referred to as the Contracting Party),

Desiring to create favourable conditions for greater economic co-operation between them and in particular for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the encouragement and reciprocal protection under international agreements of such investments will be conducive to the stimulation of business initiative and will increase prosperity in both Contracting Parties,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

- (1) The term 'investment' means every kind of asset invested by investors of one Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in the territory of the latter, and in particular, though not exclusively, includes:
 - (a) movable and immovable property as well as any other property rights in rem including, such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;
 - (b) shares, stocks and debentures of companies or other rights or interests in such companies and government-issued securities;
 - (c) claims to money or to any performance having economic value associated with an investment;
 - (d) copyrights, trademarks, patents, industrial designs and other industrial property rights, know-how, trade secrets, trade names and goodwill.

- (2) The term 'investor' shall mean any natural or legal person of one Contracting Party who invests in the territory of the other Contracting Party.
- (3) The term 'natural person' shall mean with respect to either Contracting Party a natural person holding the nationality of that State in accordance with its laws.
- (4) The term 'legal person' shall mean with respect to either Contracting Party any entity established in accordance with, and recognized as a legal person by the laws of either Contracting Party, such as public institutions, corporations, authorities, foundations, private companies, firms, establishments and organizations, irrespective of whether their liabilities are limited or otherwise, and any entity established outside the jurisdiction of a Contracting Party as a legal person and in which such Contracting Party or any of its nationals or any legal person established within its jurisdiction has a predominant interest.
- (5) The term 'returns' shall mean amounts yielded or still to be yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, share dividends, royalties or fees, payments of technical assistance and technical services and other miscellaneous considerations, including reinvested returns and capital gain.
- (6) The term 'territory' shall mean the territory of each Contracting Party as defined in its laws and the adjacent areas over which each Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investments

- (1) Each Contracting Party shall promote and encourage investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and admit such investments in accordance with its laws and regulations.

- (2) Each Contracting Party shall at all times ensure fair and equitable treatment to the investments and returns of investors of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall ensure, subject to its laws and regulations, that the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party shall not in any way be subjected to or impaired by any unreasonable or discriminatory measures.

ARTICLE 3

Most-favoured-nation Provisions

- (1) Each Contracting Party shall in its territory accord investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to investments and returns of investors of any third State.
- (2) Each Contracting Party shall in its territory accord investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investment as well as other activities connected with investments, treatment not less favourable than that which it accords to investors of any third State.
- (3) The treatment mentioned above shall not apply to any advantage accorded to investors of a third State by either Contracting Party based on the membership of that Contracting Party in a Customs Union, Common Market, Free Trade Zone, Regional or sub-regional arrangement, Multilateral international economic agreement or an agreement on avoidance of double taxation, or for facilitation of frontier trade.

ARTICLE 4

Nationalization or Expropriation

- (1) Investments of investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized or subjected to measures having effect equivalent to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public purpose related to the internal needs of that Contracting Party and against reasonable compensation.

- (2) Such compensation shall be computed on the basis of the market value of the investment immediately prior to the point of time when the decision for expropriation was announced or became publicly known. Where the market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined in accordance with generally recognized principles of valuation and on equitable principles taking into account, inter alia, the capital invested, depreciation, capital already repatriated, replacement value and other relevant factors. The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken from the date of expropriation until the date of payment.
- (3) Where a Contracting Party nationalizes or expropriates the assets of a legal person which is established or licensed under the law in force, in its territory and in which any natural or legal person of the other Contracting Party owns shares, stocks, debentures or other rights or interest, it shall ensure that fair and reasonable compensation is received in freely convertible currencies and allowed to be repatriated. Such compensation shall be determined on the basis of the recognized principles of valuation such as the market value of the assets immediately prior to the point of time when the decision for nationalization or expropriation was announced or became publicly known. The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken from the date of nationalization or expropriation until the date of payment.
- (4) The determination of the amount of compensation, in the absence of agreement being reached between the investor and the Contracting Party taking expropriation, shall be referred to the arbitration. The amount of compensation finally determined shall be paid to the investor in freely convertible currencies and allowed to be repatriated without undue delay.
- (5) The provisions of Paragraphs 1, 2, 3 of this Article shall also apply to the current returns from an investment as well as, in the event of liquidation, to the proceeds from the liquidation.

ARTICLE 5

Compensation for Damage or Loss

- (1) Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, or riot in the territory of the latter Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment not less favourable than that which the latter Contracting Party accords to investors of any third State.
- (2) Without prejudice to Paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that Paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:
 - (a) requisitioning of their property by its forces or authorities, or
 - (b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,shall be accorded restitution or appropriate, fair and non discriminatory compensation.
- (3) Payments resulting under this Article shall be made in a convertible currency, freely transferable and without undue delay. The compensated investor shall have the right to request conversion from local currency at an exchange rate ruling on the last business day prior to the events leading to his loss.

ARTICLE 6

Repatriation of Capital and Returns

- (1) Investors of either Contracting Party shall, after performing their fiscal obligations, be able to transfer their capital and returns without undue delay, including:
 - (a) capital and additional capital amounts used to maintain and increase and expand existing investments;

- (b) net returns, dividends, service fees accruing from technical assistance, interest and other current profits accruing from any investment by an investor of either Contracting Party;
 - (c) the proceeds accruing from the total or partial sale or total or partial liquidation of any investment made by an investor of either Contracting Party;
 - (d) repayment of loans made by investors of either Contracting Party as well as accrued interests;
 - (e) the earnings of nationals of either Contracting Party deriving from their work and services in connection with an investment in its territory in accordance with its national laws and regulations.
- (2) Without restricting the generality of Article 3 of this Agreement, the Contracting Parties undertake to accord to transfers referred to in paragraph (1) of this Article a treatment as favourable as that accorded to transfers originating from investments made by investors of any third State. Such transfers shall be in convertible currencies at the exchange rate ruling on the transfer date.

ARTICLE 7

Subrogation

In case one Contracting Party or any of its institutions has granted any guarantee against non-commercial risks in respect of an investment by its investor in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investor under that guarantee, the other Contracting Party shall recognize the transfer of the rights of the insured investor to the Contracting Party guarantor and the subrogation of the one Contracting Party shall not exceed the original rights of such investor. As regards the transfer of payments to be made to the Contracting Party by virtue of such subrogation Article 4, 5 and 6 shall apply respectively.

ARTICLE 8

Settlement of Disputes between Contracting Parties

- (1) Any disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled by consultation through diplomatic channels.
- (2) If a dispute cannot thus be settled within six months, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc arbitral tribunal.
- (3) Such tribunal comprises of three arbitrators. Within two months from the date on which either Contracting Party receives the written notice requesting for arbitration from the other Contracting Party, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. Those two arbitrators shall, within further two months, together select a third arbitrator who is a national of a third State which has diplomatic relations with both Contracting Parties. The third arbitrator shall be appointed by the two Contracting Parties as Chairman of the arbitral tribunal.
- (4) If the arbitral tribunal has not been constituted within four months from the date of the receipt of the written notice for arbitration, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to appoint the arbitrator(s) who has or have not yet been appointed. If the President happens to be a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointment(s).
- (5) The arbitral tribunal shall determine its own procedures. The tribunal shall reach its decision in accordance with the provisions of this Agreement and the principles of international law recognized by both Contracting Parties.
- (6) The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such award shall be final and binding on both Contracting Parties. The ad hoc arbitral tribunal shall, upon the request of either Contracting Party, explain the reasons of its decision.
- (7) Each Contracting Party shall bear the cost of its appointed arbitrator and the cost of the arbitral proceedings. The

ARTICLE 9

Settlement of Investment Disputes

- (1) Any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party shall, as far as possible, be settled amicably through negotiations between the parties to the dispute.
- (2) If a dispute cannot be settled through negotiations within six months, either party to the dispute shall be entitled to submit the dispute to the competent court of the Contracting Party accepting the investment.
- (3) If a dispute involving the amount of compensation for expropriation cannot be settled within six months after resort to negotiations as specified in Paragraph 1 of this Article, it may be submitted at the request of either party to an ad hoc arbitral tribunal. The provisions of this Paragraph shall not apply if the investor concerned has resorted to the procedures specified in the Paragraph 2 of this Article.
- (4) Such an arbitral tribunal shall be constituted for each individual case in the following way: each party to the dispute shall appoint an arbitrator, and these two shall select a national of a third State which has diplomatic relations with the two Contracting Parties as Chairman. The first two arbitrators shall be appointed within two months of the written notice for arbitration by either party to the dispute to the other, and the Chairman be selected within four months. If within the period specified above, the tribunal has not been constituted, either party to the dispute may invite the Secretary General of the International Center for Settlement of Investment Disputes to make the necessary appointments.
- (5) The tribunal shall determine its own procedures. However, the tribunal may, in the course of determination of procedures, take as guidance the Arbitration Rules of the International Center for Settlement of Investment Disputes.
- (6) The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on both parties to the dispute. Both Contracting Parties shall commit themselves to the enforcement of the decision in accordance with their respective domestic law.

- (7) The tribunal shall adjudicate in accordance with the law of the Contracting Party to the dispute accepting the investment including its rules on the conflict of laws, the provisions of the Agreement as well as the generally recognized principles of international law accepted by both Contracting Parties.
- (8) Each party to the dispute shall bear the cost of its appointed member of the tribunal and of its representation in the proceedings. The cost of the appointed Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the parties to the dispute.

ARTICLE 10

Relations Between Contracting Parties

The provisions of this Agreement shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting Parties.

ARTICLE 11

Application of Other Rules

If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations or other specific provisions is more favourable than that accorded by this Agreement, the more favourable treatment shall be accorded.

ARTICLE 12

Applicability

This Agreement shall apply to investments which are made prior to or after its entry into force by investors of either Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in the territory of the Latter.

ARTICLE 13

Entry into Force

This Agreement shall enter into force on the latter date on which either Contracting Party notifies the other through diplomatic channels that its legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.


ARTICLE 14


Duration and Termination

- (1) This Agreement shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force thereafter for another similar period or periods unless terminated in writing by either Contracting Party one year at least before its expiration.
- (2) In respect of investments made prior to the date of termination of the Agreement, the provisions of Article 1 to 12 shall continue to be effective for a further period of ten years from the date of termination of the Agreement.

In witness whereof, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at *Muscat*..... on this*16th*..... day of *Shawwal* 1415 H, corresponding to *18th*.... day of *March*... 1995, in the Arabic, Chinese and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.


For the Government of
The Sultanate of Oman


For the Government of
The People's Republic of China